

Distr.: General
23 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال

العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني
للشعوب الأصلية في العالم
تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير تقييما في منتصف المدة للتقدم المحرز بشأن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وبناء على المعلومات المتلقاة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والأمانة العامة للأمم المتحدة، يقدم التقرير تحليلا للتقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الثاني، ويعرض أمثلة جيدة لهذا التقدم. ويشمل التقرير كذلك موجزات للمعلومات المتلقاة من ١١ دولة من الدول الأعضاء، ومن ١٩ من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ومن ١١ من المنظمات غير الحكومية، ومن منظمات الشعوب الأصلية. ويخلص التقرير إلى أن هناك تقدما كبيرا قد أُحرز في مجالات عدة بصدد تحقيق هدف العقد وغاياته. وهناك تسليم بأهمية الاعتماد الذي تم في عام ٢٠٠٧ لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والدور الذي أداه ذلك الإعلان في ترسيخ نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء قضايا الشعوب الأصلية على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد الوطني. بيد أن التقرير يكشف أيضا عن وجود فجوة كبيرة بين المقاصد المتوخاة على مستوى السياسات من جهة، والتنفيذ الفعلي للغايات المحددة للعقد الثاني من جهة أخرى. ويؤكد التقرير وجوب بذل مزيد من الجهود من أجل تحويل المبادرات المعتمدة على مستوى السياسات إلى إجراءات فعلية من أجل الشعوب الأصلية وبالتشارك معها.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تقييم تنفيذ هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.....
٦	ألف - تشجيع عدم التمييز والإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية وتحقيق مشاركتها بصورة تامة وفعالة (الهدفان ١ و ٢)
١٢	باء - إعادة صوغ السياسات الإنمائية لتكون ملائمة ثقافيا (الهدف ٣)
١٦	جيم - اعتماد سياسات وبرامج تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية (الهدف ٤)
١٩	دال - إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على جميع المستويات (الهدف ٥).....
٢٢	ثالثا - الاستنتاجات
٢٤	رابعا - التوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦١/٦٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها منظمات الشعوب الأصلية، تقريراً لمتنصف المدة، يقيّم فيه التقدم المحرز في تحقيق هدف وغايات العقد الثاني.
- ٢ - وفي القرار ١٧٤/٥٩، أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعنوان الموضوع المقرر للعقد الثاني هو "شراكة من أجل العمل والكرامة".
- ٣ - وقد أثمر العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في العالم، الذي شمل الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، عدداً من الإنجازات المهمة في سياق تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية. وشملت هذه الإنجازات إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وتعيين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وتشكيل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والاحتفال سنوياً في ٩ آب/أغسطس باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وإنشاء برنامج الزمالات الخاص بالشعوب الأصلية في إطار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإنشاء صندوق للتبرعات من أجل دعم منظمات الشعوب الأصلية في الاضطلاع بالمشاريع المتصلة بحقوق الإنسان (انظر E/CN.4/2005/87).
- ٤ - وفي نهاية العقد الأول، وُجد بوجه عام أنه في حين أن الشعوب الأصلية قد استفادت بفعالية من منظومة الأمم المتحدة في مجالي الحوار والتوعية، فإنها لم تحقق سوى تأثيرات متفرقة على سياسات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المرتبطة بها وعلى التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع.
- ٥ - ومن ثم أصبح هدف العقد الثاني هو "زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية، وبخاصة في مجالات مثل الثقافة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنفيذ برامج عملية المنحى ومشاريع محددة، وزيادة المساعدة التقنية، وأنشطة وضع المعايير المتصلة بذلك". وفي القرار ١٧٤/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا للعقد الثاني.

٦ - وفي القرار ١٤٢/٦٠، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم بوصفه المبدأ التوجيهي لأعمال العقد الثاني. ويتضمن برنامج العمل توصيات مختلفة موجهة إلى كل من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات، ويتناول مختلف الجوانب المشمولة في هدف العقد الثاني. وفي هذا التقرير، ينطلق تحليل التقدم المحرز في تنفيذ العقد الثاني من الأهداف الخمسة والأنشطة المحددة المقترحة في برنامج العمل. وهذه الأهداف الخمسة هي كما يلي:

'١' تشجيع عدم التمييز وإدماج اهتمامات الشعوب الأصلية في تصميم العمليات المتعلقة بالقوانين والسياسات والموارد والبرامج والمشاريع المضطلع بها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية وتنفيذها وتقييمها؛

'٢' تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية بصورة كاملة وفعالة في القرارات التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أساليب حياتهم، وأراضيهم وأقاليمهم التقليدية، وسلامتهم الثقافية، بوصفهم شعوبا أصلية لها حقوق جماعية، أو في أي جانب آخر من جوانب حياتهم، مع مراعاة مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

'٣' إعادة صوغ السياسات الإنمائية على نحو يجعلها تنطلق من منظور الإنصاف وتكون ملائمة من الوجهة الثقافية، بما في ذلك احترام التنوع الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية؛

'٤' اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك وضع أطر مرجعية محددة، والتركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال والشباب من السكان الأصليين؛

'٥' إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ الأطر القانونية والسياسات التنفيذية لحماية الشعوب الأصلية وتحسين حياتها.

٧ - ويهدف هذا التقرير إلى تحديد واقتراح المجالات الرئيسية ذات الأولوية والاستراتيجيات الممكنة لتعزيز الأعمال المضطلع بها في النصف الأخير من العقد الثاني (٢٠١٠-٢٠١٤). ويعرض التقرير أيضا أمثلة محددة للممارسات الجيدة في مجال النهوض بهدف العقد الثاني وغاياته.

٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدر منسق العقد الثاني دعوة إلى تقديم مساهمات في تقييم منتصف المدة. واستجابت لهذه الدعوة ١١ من الدول الأعضاء و ١٩ من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية و ١١ من منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى هذه المساهمات، يأخذ التقييم في الحسبان تقارير الدول الأعضاء وتقارير الوكالات وغيرها من المواد الصادرة من أجل دورات الجمعية العامة ودورات المنتدى الدائم خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

٩ - والدول الأعضاء التي استجابت لطلب تقديم المعلومات هي الدول التالية: إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، والدايمرك، وفنزويلا، وفنلندا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، واليابان. وفيما يلي الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي استجابت لطلب المعلومات الصادر عن منسق العقد الثاني: إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة العمل الدولية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمة الدولية للهجرة. واستجابت لطلب المعلومات أيضا المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية التالية: التحالف الدولي لإعادة زراعة الغابات، ومنظمة نغكاكيسانغ مغا تريبو نغ بالاوان، ورابطة المصالح في بابوا الغربية. وقدمت المنظمات التالية بيانا مشتركا: المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، والرابطة العالمية للشعوب الأصلية، وائتلاف هنود أمريكا القانوني، والمنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية، ورابطة نساء الشعوب الأصلية. وقدمت الجهات التالية بيانا مشتركا أيضا: جماعة الشباب الإيماني، ومنظمة إعادة توحيد زو، ومؤسسة كالمو إيباكي، والكونغرس الدولية المتحد لشعب التايون، ورابطة الرعاية الاجتماعية - الثقافية والتعليمية، ومركز تقديم المساعدة للبدائل الإنمائية المحلية، ومنظمة الفجر الجديد من أجل المرأة وتنمية قدراتها.

ثانيا - تقييم تنفيذ هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

١٠ - ينطلق هذا التقييم لدرجة تنفيذ هدف وغايات العقد الثاني من برنامج عمل العقد الثاني. ويُبرز التقييم نخبة من التدابير والبرامج والمبادرات باعتبارها أمثلة للممارسات الجيدة في مجال النهوض بتنفيذ هدف وغايات العقد الثاني. ويمكن أن تكون الأمثلة المذكورة متصلة بعدد أهداف في الوقت نفسه بسبب ما يوجد بين الأهداف نفسها من ترابط.

ألف - تشجيع عدم التمييز والإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية وتحقيق مشاركتها بصورة تامة وفعالة (الهدفان ١ و ٢)

١١ - يشكل مفهوم عدم التمييز والإدماج الاجتماعي والإكساب التام لحقوق المواطنة والمساواة في نطاق الدولة وكذلك المشاركة في العمل الحكومي الدولي عنصراً جوهرياً من عناصر الهدف الأول للعقد الثاني ومعياراً أساسياً من معايير حقوق الإنسان في القانون الدولي، على النحو المكرس على نحو وظيفي في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يعيد تأكيد هذا المعيار ويحلل دلالاته فيما يخص الشعوب الأصلية. واعتماد الجمعية العامة لهذا الإعلان في القرار ٢٩٥/٦١ بعد مفاوضات دامت أكثر من ٢٠ عاماً يشكل إنجازاً رئيسياً من إنجازات العقد الثاني. وعلى الرغم من أنه لم يمتنع عن التصويت على اعتماد الإعلان سوى عدد قليل من الدول، ولم يعارض اعتماده إلا عدد أقل، فإن هناك اتجاهًا من تلك الدول إلى مراجعة مواقفها وإعلان تأييدها للإعلان^(١).

١٢ - ويدعو برنامج العمل وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى إيجاد مبادرات تعترف بالهويات المتميزة والاحتياجات الفريدة للشعوب الأصلية، وتعزز وتصور حقها في المشاركة وتقرير المصير، وتشجيع الاحترام لقيمها وأساليب معيشتها وتصوراتها للعالم.

١٣ - وقد اكتسب الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية زخماً في عدد من الدول، تدل عليه سلسلة متواصلة من الإجراءات اتخذتها حكومات تلك الدول بهذا الشأن. وعمليات إعادة تعريف المواطنة بدأت تتجاوز في بعض الحالات مجرد الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة داخل مجتمع ما وتنحو إلى إقامة علاقة فعلية قوامها المعاملة بالمثل والتبادل المشترك بين الثقافات. وتشكل هذه الأعمال جوهر مفهوم التواصلية الثقافية الذي بدأ ينشأ في بعض البلدان.

١٤ - وفي عدد قليل من البلدان، معظمها في أمريكا اللاتينية، أصبح الإعلان جزءاً أصيلاً من عمليات الإصلاح الدستوري. ففي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أقدمت بوليفيا، التي أصبحت تسمى حالياً "دولة بوليفيا المتعددة القوميات"، على اعتماد الإعلان بوصفه قانوناً وطنياً (القانون ٣٧٦٠) وفي عام ٢٠٠٨، أقرت إكوادور دستوراً جديداً يُعرّف إكوادور، في مادته الأولى، بأنها دولة مترابطة الثقافات ومتعددة القوميات، ويُرسخ، في المادة ٧٥،

(١) في عام ٢٠٠٩، غيرت أستراليا وساموا وكولومبيا مواقفها بشأن الإعلان. وفي عام ٢٠١٠، حذت حذوها نيوزيلندا.

حقوق الشعوب والطوائف والأمم الأصلية فيما يخص هياكلها التقليدية للتنظيم والمشاركة السياسية والتمثيل أمام الدولة.

١٥ - وبالمقارنة بمناطق العالم الأخرى، تأتي أمريكا اللاتينية في الصدارة فيما يتعلق بتعريف مفهوم "التواصلية الثقافية" وتطبيق هذا المفهوم بوصفه أداة لإعادة صوغ العلاقات بين السكان الأصليين وغير الأصليين في نطاق الدولة وفي مجال تقرير السياسات. بيد أن نقص المعرفة الفنية لدى موظفي الخدمة المدنية يشكل عائقاً جسيماً أمام تطبيق مبدأ التواصلية الثقافية على مستوى الممارسة العملية في السياسات الوطنية وفي البرامج المحددة. وتواجه الأدوات المعيارية الدولية، مثل إعلان حقوق الشعوب الأصلية، تحديات كبيرة في مرحلة التنفيذ على الصعيد الوطني وتستلزم بذل جهود قوية في مجال توعية جميع قطاعات المجتمع وتثقيفها.

١٦ - وفي كثير من مناطق العالم، شرعت بعض الدول في عمليات الاعتراف والإدماج الاجتماعي^(٢)، والحوكمة القائمة على تقرير المصير^(٣)، وتدابير المصالحة التي تتمثل في إصدار اعتذارات وطنية^(٤).

١٧ - وإدراكاً لأهمية المشاركة السياسية المباشرة والتمثيل السياسي المباشر للشعوب الأصلية، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشروع في عام ٢٠٠٨ لتعزيز عنصر الشمولية في البرلمانات. وتيسر هذه المبادرة سبل التعاون النشط بين الحكومات والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ومنظمات الشعوب الأصلية. وهي تُنمّي قدرات المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات الشعوب الأصلية على تنفيذ عمليات استيعابية وتشاركية على صعيد تقرير السياسات وجعل حقوق الشعوب الأصلية جزءاً لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

١٨ - وفي روسيا، أُنشئ في عام ٢٠٠٨ المؤتمر الأول لشعب السامي في منطقة ميرمانسك بهدف تمثيل الشعوب الأصلية في الحكومات الإقليمية في المناطق الشمالية والمناطق الشرقية النائية من الاتحاد الروسي، وكذلك في مؤتمرات المنطقة القطبية الشمالية. وفي بعض حالات

(٢) في عام ٢٠٠٩، اعترفت حكومة اليابان رسمياً بشعب الإينو بوصفه الشعب الأصلي لليابان.

(٣) في عام ٢٠٠٩، تم إصدار قانون جديد للحكم الذاتي لغرينلاند "وفقاً لحق شعب غرينلاند في تقرير المصير بموجب القانون الدولي" (القانون رقم ٤٧٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩). وفي السويد والنرويج وفنلندا، شُرع في تنفيذ وتعزيز عمليات وطنية للإصلاح القانوني بهدف كفالة التشاور مع الشعوب الأصلية في كل الأمور التي تمهها، إلى جانب توطيد وتعزيز مؤسسات الحكم الذاتي.

(٤) في عام ٢٠٠٨، أصدرت كل من حكومتَي أستراليا وكندا اعتذاراً وطنياً عن الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الذي تعرض له أطفال الشعوب الأصلية في سياق السياسات الاستيعابية المنتهجة فيما مضى.

قليلة، أفادت بعض الدول أيضاً بأنه قد أنشئت لديها أحزاب سياسية للشعوب الأصلية، ومنها إكوادور ونيبال.

١٩ - ونتيجة لأن نساء الشعوب الأصلية يمثلن فئة تحظى بتركيز خاص في إطار إعلان حقوق الشعوب الأصلية وبرنامج عمل العقد الثاني وفي سياق أعمال المنتدى الدائم، ازداد الوعي بوضع هذه الفئة من حيث معاناتها لتمييز متعدد الأوجه، ونُفذت عدة مبادرات لمعالجة هذا الوضع. فعلى سبيل المثال، يقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لعملية الإدماج السياسي لنساء الشعوب الأصلية في جنوب بوليفيا، التي تعمل على تدعيم مهارتهن في مجال مناصرة قضاياهن وتعزيز مشاركتهن في المجال السياسي (انظر E/C.19/2008/4/Add.2). وعلى الصعيد الإقليمي، ركّز الصندوق تركيزاً قوياً على جهود مكافحة العنف العرقي والجنساني، ونفذ بعض البرامج التي تركز تحديداً على تيسير وصول نساء الشعوب الأصلية إلى وسائل إقامة العدل^(٥).

٢٠ - بيد أنه بوجه عام لا تزال الشعوب الأصلية، وبخاصة نساؤها، تعاني في عديد من البلدان من عدم الاعتراف الرسمي والافتقار إلى المشاركة السياسية المباشرة. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يوجد بها نحو ٧٠ في المائة من الشعوب الأصلية في العالم، ومع ذلك فإن حفنة قليلة فقط من دول هذه المنطقة هي التي اعترفت رسمياً بوجود الشعوب الأصلية فيها، كما أن مستوى المشاركة السياسية والتمثيل السياسي للشعوب الأصلية في العمليات التشريعية منخفض أو منعدم في معظم البلدان^(٦).

٢١ - وفي السياق الأفريقي، لا تحظى الشعوب الأصلية بالاعتراف في معظم الحالات، وهي بالتالي محرومة من المطالبة بحقوقها الجماعية في الأراضي والموارد الطبيعية، على نحو ما يتضح في دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في عام ٢٠٠٩ بعنوان "حقوق الشعوب الأصلية في ٢٤ بلداً من بلدان أفريقيا".

٢٢ - وفي الحالات التي يمكن أن يُرصد فيها حدوث بعض التقدم بشأن إشراك الشعوب الأصلية في صوغ السياسات الوطنية، يُعزى هذا التقدم في معظمه إلى جهود الدعوة التي تبذلها منظمات الشعوب الأصلية والتي تسهم إسهاماً متزايداً في دفع العمل التعاوني الطويل الأمد داخل الدول، وفيما يتصل أيضاً بالمنظمات الإنمائية الدولية. وقد أسهم المنتدى الدائم أيضاً إسهاماً كبيراً في هذا الصدد عن طريق توفير محفل رفيع المستوى يمكن أن تُسمع فيه

(٥) التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ المقدم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية www.un.org/esa/socdev/unpfi/documents/UNIFEM_report_8th_session_en.pdf.

(٦) الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية، "عالم الشعوب الأصلية، ٢٠٠٨".

أصوات الشعوب الأصلية، وعن طريق زيادة الوعي بقضاياها وبال الحاجة إلى إدماجها في العمليات الإنمائية، بما في ذلك العمليات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وكما يتضح، على سبيل المثال، من المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، أصبحت الشعوب الأصلية سبابة بشكل متزايد إلى حضور المؤتمرات الدولية بغية إدراج منظوراتها في المناقشات ذات الصلة وللمناداة بوجود مشاركتها الكاملة والفعالة في جميع الأنشطة التي تهمها أو تؤثر عليها في سياق جدول الأعمال السياسي الدولي، على النحو المبين في إعلان أنكوراج الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٢٣ - ومن منظور إقليمي، أسهمت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إسهاماً مهماً في زيادة الوعي بقضايا الشعوب الأصلية وفي وضع هذه القضايا على جداول الأعمال السياسية. وخلال المفاوضات بشأن إعلان حقوق الشعوب الأصلية، أدت اللجنة دوراً حاسماً في تيسير الحوار فيما بين الدول الأفريقية بشأن الأحكام المشمولة في الإعلان وفي تيسير تفهمها لها. غير أن التنفيذ الفعلي للإعلان على الصعيد الوطني لا يزال مفقداً.

٢٤ - ومن الأمثلة الأخرى للمحافل الإقليمية التي أدرجت قضايا الشعوب الأصلية في جداول أعمالها السياسية الرسمية جماعة دول الأنديز، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومجلس المنطقة القطبية الشمالية. وتعزيز مثل هذه المبادرات على الصعيد الحكومي الدولي أمر مهم بصفة خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية، نظراً إلى ما تواجهه في حالات كثيرة من أوضاع عبر حدودية تجعلها تحت ولاية عدة دول في آن واحد.

٢٥ - وفي إطار المؤسسات الدولية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، صيغت بعض التدابير والنماذج المهمة للتشاور والمشاركة كي تكون دليلاً للتطبيق الأوسع نطاقاً لمبدأ المشاركة، الذي يشكل ركناً أساسياً من أركان إعلان حقوق الشعوب الأصلية. ومن الأمثلة المحددة في هذا السياق اعتماد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لسياسة بشأن الشعوب الأصلية تعترف اعترافاً صريحاً بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتتوخى إنشاء فريق استشاري للشعوب الأصلية داخل تلك المنظمة^(٧).

٢٦ - وعلى الصعيد العالمي، استثار المنتدى الدائم المساندة لقضايا الشعوب الأصلية ووضعها تحت الأنظار وضاعف الاهتمام بها، كما يتضح من زيادة المشاركة والإبلاغ الطوعي من جانب الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية

(٧) www.ifad.org/english/indigenous/documents/ip_policy_e.pdf

الدولية، وكما يبدو أيضاً في ازدياد عدد من يشاركون من ممثلي الشعوب الأصلية في الدورة السنوية للمنتدى الدائم.

٢٧ - وفي أعقاب ما جرى من إصلاح لآليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٦/٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، آلية جديدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتشكل آلية الخبراء الجديدة هذه أداة مهمة في إطار العمل الحكومي الدولي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبخاصة في مجالي البحث والتوثيق لقضايا الشعوب الأصلية.

٢٨ - وما يتم من إدماج لإعلان حقوق الشعوب الأصلية في الأدوات الدولية الأخرى لوضع المعايير وتنفيذ البرامج ومن ربط له بتلك الأدوات، يسهم بقدر مهم في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في البرامج الإنمائية الدولية. ومن المهم في هذا الصدد تسليط الضوء على الدور المتزايد الذي تؤديه، على سبيل المثال، اتفاقية التنوع البيولوجي، وصندوق التبرعات الخاص لتيسير مشاركة البلدان النامية الأطراف، وبصفة خاصة الفريق العامل المعني بالمادة ٨ (ي)، حيث أنها جميعاً وفّرت للشعوب الأصلية آليات للمشاركة على نحو مباشر في أعمال الاتفاقية وفي اعتماد مبادئ أكوي كون التوجيهية^(٨).

٢٩ - ويشمل برنامج عمل الفريق العامل المعني بالمادة ٨ (ي) صوغ مؤشرات لعملية صون المعارف التقليدية، وكذلك آليات لمعالجة مسببات فقدان هذه المعارف، ووضع مدونة أخلاقية لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للشعوب الأصلية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

٣٠ - ومن الأمثلة المهمة الأخرى للنهوض بهدف وغايات العقد الثاني الرابطة القائمة بين الأحكام المشمولة في الإعلان واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي بدأ نفاذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ويجاوز عدد الدول الأطراف فيها ١٠٠ دولة. ولهذا الاتفاقية أهمية كبيرة في سياق الجهود الرامية إلى كفالة حق الشعوب الأصلية في خلق سلعتها وخدماتها الثقافية ونشرها في بيئة منصفة^(٩).

(٨) المبادئ التوجيهية الطوعية لإجراء تقييمات الآثار الثقافية والبيئية والاجتماعية لأعمال التطوير المقترح إجراؤها أو المحتمل تأثيرها في الأماكن المقدسة وفي الأراضي أو المياه التي تشغلها أو تستخدمها تقليدياً بمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

(٩) اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة. ووردت إشارات صريحة أيضاً إلى الشعوب الأصلية في الفقرة الثامنة من الديباجة وفي المادتين ٢ و ٧ من الاتفاقية.

٣١ - ومن الأدوات التنفيذية المهمة الأخرى لتعزيز قضايا الشعوب الأصلية في السياق الحكومي الدولي فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي تشارك فيه حاليا ٣٢ وكالة ومنظمة.

٣٢ - ومن منظور عالمي، هناك مثالان إضافيان للآليات التشاركية المنشأة من أجل الشعوب الأصلية هما الآلية التشاركية المشمولة في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبغية التواصل بمزيد من الفعالية مع الشعوب الأصلية، توفر هذه البرامج الدعم المباشر لمشاريع الشعوب الأصلية، وأنشئت أيضا آليات للتشاور تشارك فيها الشعوب الأصلية.

٣٣ - وعلى المستوى البرنامجي، وبخاصة في إطار المنظمات الحكومية الدولية، هناك تقدم يُحرز ومبادرات جديدة تُنفذ بغية تيسير نشوء أشكال جديدة لإدماج الشعوب الأصلية وإشراكها في البرامج والأنشطة. بيد أن الافتقار لا يزال ملموسا بدرجة كبيرة إلى سبل التواصل المنهجية والمعّمة وإلى آليات المشاركة المباشرة في إطار المؤسسات الدولية والبرامج الإنمائية والأنشطة المتعلقة بالمشاريع في المجالات المتصلة بالشعوب الأصلية أو بشأن القضايا المتصلة بها، كما أن عددا قليلا فقط من المؤسسات الدولية هو الذي وضع مبادئ توجيهية أو سياسات مؤسسية أو سياسات احترازية بشأن التواصل مع الشعوب الأصلية^(١٠).

٣٤ - بيد أنه برغم السياسات والمبادرات المذكورة أعلاه، لا تزال المؤسسات الوطنية والمنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية تُجري المشاورات مع الشعوب الأصلية بنهج يغلب عليه الارتجال. وتُعزى الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى افتقار عملية البرمجة إلى الموارد والأدوات المنهجية والوقت الكافي.

٣٥ - ويمثل توافر المعلومات وتيسر الوصول إليها بلغات الشعوب الأصلية عاملا آخر من العوامل المهمة في تحقيق المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية وإكسابها صفة المواطنة الفعلية وفي تأمين مشاركتها الحقة والمستنيرة في تقرير السياسات وفي الأنشطة الإنمائية على الصعيد الوطني. ولا يُنظر بعين الأهمية إلى الاستخدام المنهجي للغات الشعوب الأصلية والاعتراف بها إلا في قلة من الدول وفي عدد قليل من المنظمات الإنمائية الدولية. وفي المنطقة الاسكندنافية

(١٠) المنظمات والمؤسسات المالية التالية وضعت سياسات بشأن الشعوب الأصلية: مصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومؤخرا في عام ٢٠٠٩ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي أمريكا الجنوبية، أعلنت بعض الدول اعتبار لغات شعوبها الأصلية لغات وطنية تُستخدم في النظم التعليمية، فضلا عن توفير الخدمات الحكومية بلغات الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بإعلان حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، بُذلت جهود ضخمة لترجمة هذين الصكين إلى ما يزيد عن ١٠٠ لغة من لغات الشعوب الأصلية^(١١).

٣٦ - ولدى النظر عالميا إلى مسألتي إدماج الشعوب الأصلية في المجتمع وعدم التمييز ضدها، يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن إعلان حقوق الشعوب الأصلية أصبح مرجعا محوريا في توطيد نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الأنشطة والبرامج التي تركز على قضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما الحق في تقرير المصير والحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. بيد أن هذا الاتجاه أشد قوة بكثير على الصعيد الحكومي الدولي منه على الصعيد الوطني، حيث أن دولا عديدة لا تزال غير معترفة حتى بوجود الشعوب الأصلية في بلدانها. ولا يزال من التحديات الرئيسية في هذا الصدد الاستبعاد السياسي للشعوب الأصلية وافتقارها إلى التمثيل في عمليات وهيئات الحكم وصنع القرار على الصعيد الوطني.

باء - إعادة صوغ السياسات الإنمائية لتكون ملائمة ثقافيا (الهدف ٣)

٣٧ - إن تقرير المصير، على النحو المشار إليه في المادتين ٣ و ٣٢ من إعلان حقوق الشعوب الأصلية، يجب أن يكون محور الأنشطة التي تضطلع بها الدول والمنظمات الدولية العاملة بشأن القضايا المهمة بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، كي تمارس هذه الشعوب حقها في تحديد وترتيب الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية واستخدام مواردها أو فيما يتعلق بالأنشطة التي تؤثر في أراضيها أو أقاليمها.

٣٨ - ويرمي الهدف الثالث لبرنامج العقد الثاني إلى التشجيع على إعادة صوغ السياسات الإنمائية على جميع المستويات. وقد أصبحت المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية المكلفة بولاية العمل من أجل التنمية تُحث بصورة متزايدة على ترك الأنظمة الإنمائية القائمة على الاستيعاب وتشجيع الإشارك والمشاركة والتفهم لثقافات الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية ورؤاها على جميع مستويات العملية الإنمائية.

٣٩ - ويحث العقد الثاني وإعلان حقوق الشعوب الأصلية على تطبيق نهج كلي ومحلي في التنمية، يأخذ مبدأ الشمولية ويستند إلى تطلعات الشعوب الأصلية، إلى جانب احترام وحماية

(١١) للاطلاع على ترجمة لإعلان حقوق الشعوب الأصلية إلى لغات مختلفة، انظر:

www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/declaration.html

تنوعها وتفردتها. وبينما اتضحت في العقد الأول فجوة كبيرة نسبيا بين المقاصد من ناحية والتنفيذ الفعلي للسياسات الإنمائية الشاملة لقضايا الشعوب الأصلية وحقوقها من ناحية أخرى، فإن العقد الثاني قد أثمر حتى الآن مبادرات ونماذج مهمة لنهج جديد في مجال العمل بشأن قضايا السكان الأصليين.

٤٠ - ومن أمثلة هذه المبادرات، برنامج منظمة العمل الدولية لدعم الدول الأعضاء في مجال إدماج قضايا الشعوب الأصلية في الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية. ومنذ عام ١٩٩٩، أنتجت هذه المبادرة نماذج وآليات تشاركية ويسّرت الحوار بين الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية بغية صوغ خطط إنمائية وطنية وقطاعية تأخذ بمبدأ الشمولية في البلدان التي ظلت حتى وقت قريب تفتقر بدرجة واضحة إلى التركيز على الشعوب الأصلية.

٤١ - ومن المبادرات الأخرى المحدودة الهدف الصناديق الاستثمارية والمشاريع الصغيرة التي تقام خصيصا لتعزيز تنمية الشعوب الأصلية في إطار البرامج الإنمائية الوطنية أو الدولية القائمة، وقد أصبح استخدام هذه الطريقة شائعا بصورة متزايدة على الصعيد المؤسسي وفي أوساط الجهات المانحة. بيد أن المقادير الفعلية للأموال الموجهة من الجهات المانحة إلى البرامج التي تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية لا تمثل إلا جزءا ضئيلا من الميزانيات العامة المخصصة للتنمية، سواء في إطار المنظمات الإنمائية الدولية أو في الميزانيات الوطنية.

٤٢ - وهناك مجموعة متنوعة من العوامل تعوق إدماج الشعوب الأصلية وإشراكها على نطاق كبير أو معتم في البرامج المحددة الوطنية أو الدولية، منها مثلا نقص الفهم والمعرفة بقضايا الشعوب الأصلية، ونقص الموارد والقدرات التقنية، وفي بعض الحالات نقص الإرادة السياسية أيضا. وعلى الصعيد الوطني، هناك قضايا معقدة، مثل حقوق ملكية الأراضي، وتغير المناخ، والصراعات المسلحة، وآثار العولمة والخصخصة، وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية، وندرة الموارد، والتمييز، كثيرا ما تكون من العوامل الحاسمة في تحديد كيفية تناول قضايا الشعوب الأصلية في سياق العمليات الإنمائية.

٤٣ - وللشعوب الأصلية في منطقة الأنديز بأمريكا اللاتينية مساهمة مهمة في عملية إعادة صوغ السياسات الإنمائية الوطنية والدولية. فعن طريق مفاهيم من قبيل مفهوم "المعيشة الجيدة (Buen Vivir)" المطبق على صعيد الممارسة العملية في خطة التنمية الوطنية الجديدة في إكوادور اعتبارا من عام ٢٠٠٩، تُقترح صياغة جديدة للمفهوم السائد للرفاه الاجتماعي والاقتصادي تتخذ شكل التنمية البديلة المقررة ذاتيا والمرتبطة بمفاهيم العلاقات التاريخية

والثقافية والروحية القائمة بين الشعوب الأصلية وكوكب الأرض الأم، وبينها وبين أراضيها وأقاليمها^(١٢).

٤٤ - وعلى النطاق العالمي، تُستطلع حالياً عملية إعادة صوغ مفهوم التنمية، ويُروج لها لدى الشعوب الأصلية في جميع مناطق العالم، وتشارك في ذلك أيضاً وبصورة متزايدة منظومة الأمم المتحدة. ويدأب المنتدى الدائم بصورة مطردة على اعتماد توصيات تنحو هذا المنحى. وكان عنوان الموضوع الخاص للدورة التاسعة للمنتدى هو "التنمية في ظل الثقافة والهوية". وبالإضافة إلى الأعمال التحضيرية الجديرة بالاهتمام التي اضطلع بها الخبراء ووكالات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع الخاص (انظر E/C.19/2010/14 و E/C.19/2010/8)، اعتمد المنتدى الدائم مجموعة شاملة من التوصيات بشأن التنمية في ظل الثقافة والهوية^(١٣).

٤٥ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يتمثل واحد من أهم المنجزات خلال العقد الثاني فيما يتصل بتعزيز مفهوم التنمية في ظل ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها، في التنقيح الذي أُجري في عام ٢٠٠٧ للمبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتتضمن المبادئ التوجيهية المنقحة ١٥ إشارة إلى الشعوب الأصلية، وهي تطبق حالياً في منظومة الأمم المتحدة عن طريق جهود التوعية وبناء القدرات التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مختلف أنحاء العالم، في عملية تقودها أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبادئ التوجيهية بشأن قضايا الشعوب الأصلية، التي يُتوخى بها أن تستحضر إلى المستوى القطري الإطار المعياري لإعلان حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والصكوك الدولية ذات الصلة.

٤٦ - وإدماج قضايا الشعوب الأصلية في عملية تفعيل السياسات الإنمائية الدولية يدل على وجود اتجاه متزايد لدى المنظمات الدولية إلى الإقرار بالاحتياجات الفريدة للشعوب الأصلية داخل مجتمعات كان متصوراً في السابق أنها تضم ثقافة واحدة، وإلى التوصل بصورة متزايدة إلى آليات تكفل احترام قيم الشعوب الأصلية وعمليات صنع القرار لديها على الصعد المحلية. وعلى الرغم من أوجه القصور على صعيد التنفيذ، يزداد الدور الذي تؤديه الشعوب الأصلية

(١٢) إعلان الشعوب الأصلية بشأن السيادة الغذائية، روما، ٢٠٠٩ www.madre.org/index.php?s=4&news=243.

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠، الملحق رقم ٢٣ (E/2010/43- E/C.19/2010/15)، الفصل الأول - باء، الفقرات ٤-٣٥.

بوصفها العناصر الفاعلة لتنميتها الذاتية، ويزداد الفهم لأهمية موافقتها ومشاركتها في المشاريع التي تؤثر على رفاهها وسبل معيشتها.

٤٧ - وعلى الرغم من أن المبادرات الإنمائية وآليات التشاور الملائمة ثقافيا بدأت تكتسب زحماً، فإن النظام الإنمائي الدولي، وبخاصة البرامج والخطط الإنمائية الوطنية ما زال يواجه نقداً قوياً من جانب الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتأثيرات البرامج الإنمائية والمشاريع "العملاقة" والعولمة على مجتمعاتها المحلية وأقاليمها، والافتقار إلى آليات مجدية ومؤسسية للتشاور معها وإشراكها في تصميم هذه المشاريع وفي تنفيذها.

٤٨ - وبصفة خاصة، أبدت الشعوب الأصلية شواغلها إزاء بعض المبادرات، مثل برنامج التعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، من حيث أنها تؤثر تأثيراً سلباً على مجتمعاتها المحلية وتجور على حقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن هذا المنطلق، بدأت الحركات المعبرة عن الشعوب الأصلية تشن حملات للتوعية في مختلف أنحاء العالم، تركز على أخطار الآليات والاستراتيجيات الإنمائية على أقاليم الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية إذا ما استمرت هذه الآليات والاستراتيجيات في تنفيذ المشاريع بدون التعاون والمشاركة مع الشعوب الأصلية.

٤٩ - وعلى الرغم من وجود تركيز متزايد على إشراك الشعوب الأصلية وإدماجها في المجتمع، هناك فجوة كبيرة بين نصوص السياسات وتدابير التنفيذ الفعلي، تتضح بشكل مطرد بصدد القضايا المتعلقة بالحوكمة وحقوق ملكية الأراضي والموارد الطبيعية والحقوق الجماعية الأخرى للشعوب الأصلية.

٥٠ - وخلال الدورة الثامنة للمنتدى الدائم، أُجري استعراض لدرجة تنفيذ توصيات المنتدى بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ووجد من هذا الاستعراض أن ٥٢ في المائة من توصياته الصادرة في الدورات السابقة أُفيد بأنها قد نفذت أو توجد قيد التنفيذ، بينما لم ترد أي إفادة بشأن ٤٦ في المائة من تلك التوصيات.

٥١ - وفيما يتعلق بالمتابعة الوطنية بشأن التوصيات، ينتج عن نقص الإبلاغ من جانب عديد من الدول الأعضاء مزيد من الصعوبة في تقييم مستوى تنفيذ توصيات المنتدى الدائم. وبالنظر إلى تزايد عدد الدول الأعضاء التي أصبحت تقدم حالياً تقارير سنوية إلى المنتدى الدائم عن جهودها الرامية إلى معالجة قضايا الشعوب الأصلية، وبخاصة القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، سيكون من الأيسر على المنتدى مستقبلاً تقييم التقدم المحرز. وقد ثبت أن الممارسة العملية التي أخذ بها المنتدى الدائم مؤخراً في إجراء حوارات متعمقة مع وكالات الأمم المتحدة، آلية مهمة لتقييم مستوى تنفيذ التوصيات.

٥٢ - وشملت العوامل التي أسهمت في تيسير إضفاء الحساسية الثقافية على العمليات الإنمائية الدولية المضطلع بها من أجل الشعوب الأصلية وبالتشارك معها جهود الدعوة القوية التي تبذلها الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتقارير وتوصيات المنتدى الدائم وتوفيره المستمر للدعم والمتابعة للمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية؛ وقيام وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بسن سياسات مؤسسية بشأن قضايا الشعوب الأصلية؛ وجهود الدعوة والجهود الفنية التي يضطلع بها بصفة مستمرة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

جيم - اعتماد سياسات وبرامج تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية (الهدف ٤)

٥٣ - تتخلف الشعوب الأصلية، كظاهرة مطردة، عن السكان غير الأصليين في كل مناطق العالم فيما يتعلق بمعظم مؤشرات الرفاه والفقير. ويناظر تعداد أفراد الشعوب الأصلية ٣٧٠ مليون نسمة. وفي حين أن الشعوب الأصلية تشكل حوالي ٥ في المائة من تعداد سكان العالم، فإن نسبتها بين فقراء العالم تبلغ ١٥ في المائة، كما أن نسبتها تقارب ثلث سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر مدقع ويبلغ تعدادهم ٩٠٠ مليون نسمة^(١٤). والهدف الرابع للعقد الثاني هو العمل على اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات تستهدف تحديدا تنمية الشعوب الأصلية، بما في ذلك مؤشرات مرجعية محددة للتنفيذ، مع التركيز بصفة خاصة على نساء الشعوب الأصلية وأطفالها وشبابها.

٥٤ - ويتزايد الاعتراف حاليا بأن اتخاذ مبادرات محددة الهدف وإجراءات إيجابية من أجل الشعوب الأصلية أمر ضروري لتعزيز حقوقها الفردية والجماعية وللحد على نحو فعال من التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يتعرض له كثير من هذه الشعوب.

٥٥ - وقد أخذت الدول تتعاون بصورة متزايدة مع الفروع الوطنية أو الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها، بغية تعزيز دورها في إيجاد مبادرات تستهدف تحديدا، وعلى نطاق صغير في معظم الحالات، قضايا الشعوب الأصلية. وتركز الجهود بصفة رئيسية على مجالات مثل التعليم والصحة، بهدف إيجاد نظم تعليمية وصحية مهيأة على نحو يوافق ثقافات الشعوب الأصلية، وذلك بمشاركة من هذه الشعوب وعن طريقها.

(١٤) حالة الشعوب الأصلية في العالم، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 09.VI.13)، الصفحة ٢١ (من النص الإنكليزي).

٥٦ - ونظرا إلى أن نساء الشعوب الأصلية وشبابها يواجهون تحديات كبيرة تحول دون تمتعهم التام بحقوق الإنسان، يولي المنتدى الدائم في عمله اهتماما خاصا لهاتين الفئتين. وجميع الأحكام في إعلان حقوق الشعوب الأصلية تنص على حماية حقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية، وتدعو المادة ٢٢ منه إلى إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة واحتياجاتها الخاصة. وفي خطة عمل العقد الثاني أيضا، يُطلب إلى الدول أن تتخذ تدابير تكفل تمتع المرأة بكامل الحماية والضمانات ضد جميع أشكال العنف والتمييز.

٥٧ - وخلال الدورة الثامنة للمنتدى الدائم المعقودة في عام ٢٠٠٩، أُجري استعراض لدرجة تنفيذ توصيات المنتدى بشأن نساء الشعوب الأصلية. وبناء على التقارير السنوية المقدمة من الدول ومن وكالات الأمم المتحدة، خلُص المنتدى الدائم إلى أن كلا من الدول ووكالات الأمم المتحدة نفذت طائفة واسعة النطاق من المبادرات المهمة بهدف تحسين حالة نساء الشعوب الأصلية واستيفاء التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم بشأن هذه المسألة (انظر E/C.19/2009/9). ووُجد أن من العوامل المهمة في هذا الصدد ازدياد الوعي والتعبئة في أوساط نساء الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات انصب عملها تحديدا على هذه المسألة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧. ووفرت فرقة العمل هذه للوكالات المشاركة فرصة لتعزيز وضعية الشواغل الخاصة لنساء الشعوب الأصلية في إطار أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وعلى الرغم من وجود مبادرات محددة الأهداف يجري تنفيذها، فإن المنتدى الدائم خلص من واقع الاستعراض الذي أجراه إلى أن هناك طائفة من التوصيات لم تُنفذ بسبب الافتقار في معظم الحالات إلى الموارد المالية لدى الوكالات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة أيضا. ووُجد أيضا أن نقص الوعي بشأن قضايا الشعوب الأصلية بوجه عام له تأثيره السلبي القوي، خصوصا على قضايا المرأة.

٥٩ - وإلى جانب منظمة العمل الدولية، باتفاقيتها رقم ١٦٩ والإطار المؤسسي الذي يروج لتطبيقها، وهيئات الأمم المتحدة وآلياتها المكلفة تحديدا بالعمل بشأن قضايا الشعوب الأصلية، لا تُعد هذه القضايا من المجالات ذات الأولوية لدى المنظمات الدولية، باستثناء عدد قليل منها يضم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٦٠ - وعلى الصعيد الوطني، أفادت الدول عن التدابير المحددة التي تتخذها لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية بغية استيفاء أهداف التنمية البشرية أو الأهداف الإنمائية للألفية لدى كل منها أو استيفاء مؤشرات التنفيذ المرجعية المدرجة في خطط التنمية الوطنية. بيد أن قضايا الشعوب الأصلية ترد معالجتها عادة في إطار عنوان رئيسي لمشكلة اجتماعية ذات طابع أكثر

عمومية وبدون مبادرات استراتيجية ومحددة الهدف. فاستراتيجيات الحد من الفقر تتناول بوجه عام الأوضاع المتعلقة بسبل معيشة الشعوب الأصلية مع الأوضاع المتعلقة بالفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع. ونادرا ما تتناول خطط التنمية الوطنية تناولا محددا ما يخص الشعوب الأصلية، وغالبا ما تُستهدف، إن استُهدفت، بمشاريع ضئيلة ومعزولة، ولا يدرج في صميم البرامج الكبرى أي تركيز على احتياجاتها المحددة.

٦١ - وإلى حد كبير يصدر التركيز على المبادرات التي تستهدف الشعوب الأصلية وعلى التمويل الذي يخصص لها تحديدا، من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، في شكل آليات خاصة لتقديم المساعدة، توجه عن طريقها الأموال إلى الشعوب الأصلية. وتشمل هذه مشاريع من قبيل برنامج المنح الصغيرة في إطار العقد الثاني، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي يديره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق التبرعات لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعتمدة وبرنامج الزمالات في مجال قانون الملكية الفكرية للشعوب الأصلية التابعين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومبادرة برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

٦٢ - وتشكل خطة عمل العقد الثاني إطارا شاملا ومبادرة محددة الهدف لتعزيز قضايا الشعوب الأصلية على الصعيد الإقليمية والوطنية والدولية. بيد أنه لم توضع أنشطة وبرامج محددة للنهوض بهدف وغايات العقد الثاني إلا لدى عدد قليل من الدول والمنظمات الدولية ومنظمات الشعوب الأصلية. ومن أمثلة هذه المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالعقد الثاني التي وضعتها المنظمة غير الحكومية المسماة الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية والصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية عن طريق برنامج المنح الصغيرة التابع له في إطار العقد الثاني، الذي تديره أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية^(١٥).

٦٣ - ويتمثل الاتجاه العام السائد لدى كل من الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية في دعم المشاريع والأنشطة الصغيرة بشأن قضايا الشعوب الأصلية، والإبلاغ عنها على أنها مطابقة لغايات العقد الثاني. ومن ثم فإنه على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لا تزال البرامج والمشاريع الإنمائية التي تستهدف العقد الثاني غير واضحة للعيان نسبيا.

(١٥) خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى الآن، يسّر الصندوق الاستئماني لقضايا الشعوب الأصلية تمويل ٧٥ مشروعا في مختلف أنحاء العالم (مشاريع مدة كل منها سنة واحدة بميزانية متوسطها ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ وينفذ ٤١ في المائة من هذه المشاريع في مجال حقوق الإنسان بهدف تيسير العمليات التشاركية وتمكين الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم على مستوى القواعد الشعبية وتعزيز تنفيذ الهدف المحدد والغايات المحددة للعقد الثاني.

دال - إنشاء آليات قوية للرصد وتعزيز المساءلة على جميع المستويات (الهدف ٥)

٦٤ - يمثل إنشاء آلية قوية للرصد وتعزيز المساءلة ضرورة أساسية لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية، وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق درجة الرفاه، وتقييم تأثير المبادرات التي تستهدف الشعوب الأصلية وغيرها من المبادرات، ومدى التقيد بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٦٥ - ومن المؤسف أنه لا يزال يوجد اتجاه عام إلى استبعاد قضايا الشعوب الأصلية من عمليات التشخيص الإنمائي والتخطيط الإنمائي القطري والعمليات الحكومية الأخرى، وهو وضع يصادف أيضا في مجال العمل على الصعيد الدولي. ويتدن ظهور قضايا الشعوب الأصلية في التقارير القطرية والإقليمية بشأن حالة التنمية البشرية والتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك في تقارير التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(١٦). ولا تُذكر الشعوب الأصلية عادة ذكرا صريحا في تلك التقارير، ولا توجد فيها بوجه عام بيانات مصنفة بشأن هذه الشعوب. وأي إشارة إلى حالة التنمية التي تخص الشعوب الأصلية تكون عادة مستوعبة في مجمع يضم الفئات السكانية الضعيفة اجتماعيا.

٦٦ - ويتبين من المعلومات المقدمة من أجل هذا التقرير من مختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، أن عددا قليلا منها فقط هو الذي أنشأ آليات أو مؤشرات ملائمة محددة للرصد فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، بل وأن عددا أقل من ذلك هو الذي يدرج على نحو محدد ومنهجي الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية في عمليات الإبلاغ التي يقوم بها سنويا، على المستوى القطري أو الإقليمي أو العالمي.

٦٧ - ويجري حاليا صوغ نماذج ونهج جديدة فيما يتعلق بأنشطة الرصد ووضع المؤشرات المرجعية بشأن قضايا الشعوب الأصلية من منظور إنمائي. ومن هذه النماذج مبادرة مجموعة دعم الأهداف الإنمائية للألفية في إطار مجموعة الحد من الفقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تواصل العمل في إعداد عمليات "استعراض الأقران" المتعلقة بالنماذج القائمة والجديدة وتقييم الاحتياجات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بصدد مشروع جديد عنوانه "استعراض قائم على الحقوق لنماذج تقييم الاحتياجات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية". وهذه النماذج توجه الأفرقة العالمية والإقليمية والقطرية في سياق دعمها للبلدان

(١٦) يمكن الاطلاع على تقارير الاستعراضات المكتوبة لنخبة من تقارير الأهداف الإنمائية للألفية والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في موقع منشورات المنتدى الدائم في العنوان التالي: www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/publications.html.

التي تُنفذ فيها برامج في صوغ الاستراتيجيات الإنمائية على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف المشروع إلى كفالة مراعاة نماذج تقييم الاحتياجات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وشمولها للمعايير والمبادئ المستندة إلى الحقوق، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية.

٦٨ - ومن المساهمات الكبيرة الأخرى في مجال تعزيز آليات جمع البيانات والرصد التي تركز بوجه خاص على الشعوب الأصلية، عملية صوغ المؤشرات الملائمة ثقافياً، التي تتشارك في دعمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي ومركز الشعوب الأصلية الدولي لبحوث السياسات والتعليم (مؤسسة طبطيبا) والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وأمانته. وقد قُدم بهذا الشأن تقرير تجميعي شامل (E/C.19/2008/9) إلى المنتدى الدائم في دورته السابعة المعقودة في عام ٢٠٠٨.

٦٩ - ويولي المنتدى الدائم اهتماماً خاصاً لمسألة إقرار مؤشرات وآليات للرصد تكون ملائمة ثقافياً. فقد دعا المنتدى الدول ومنظومة الأمم المتحدة مراراً إلى تطبيق مؤشرات وآليات للرصد تكون ملائمة لقضايا الشعوب الأصلية ومكيفة حسب خصائصها، مع التركيز بصفة خاصة على الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٠ - وفي الدورة الأولى للمنتدى الدائم المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، طُلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن تصدر منشوراً بشأن حالة الشعوب الأصلية في العالم، يتضمن بيانات عن هذه الشعوب ويناقش القضايا المتصلة بالشعوب الأصلية في المجالات الموضوعية المشمولة في ولاية المنتدى^(١٧). وخرج الإصدار الأول للتقرير المطلوب بعنوان "حالة الشعوب الأصلية في العالم"^(١٤) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو يشكل صكاً رائداً في مجال تعزيز وتوثيق حالة الشعوب الأصلية على مستوى العالم.

٧١ - وبغية إبراز وتحليل مسألة جمع البيانات وتصنيفها فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، عقد المنتدى الدائم حلقة عمل للخبراء في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في نيويورك. وشارك في حلقة العمل تلك ٣٦ خبيراً، منهم خبراء إحصائيون، من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، إلى جانب ممثلين للحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية والأوساط الأكاديمية. وخلال حلقة العمل، تم التركيز على عدد من

(١٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٢٣ (E/2002/43/Rev.1).
(E/CN.19/2002/3/Rev.1).

المشاكل وصدرت بعض التوصيات بشأن المسألة قيد النظر. وقد أيد المتدنى الدائم في دورات لاحقة توصيات حلقة العمل^(١٨).

٧٢ - ومن المنظور القانوني الدولي والوطني، أصبحت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان حقوق الشعوب الأصلية مرجعين تستند إليهما بصورة متزايدة أحكام القضاء على الصعيدين الوطني والدولي بشأن قضايا الشعوب الأصلية، وبخاصة في سياق أمريكا اللاتينية، على غرار ما حدث مثلا في قضية أواس تينجني التي تُعد معلما بارزا في هذا المجال والتي صدر فيها حكم تاريخي عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ يقضي بحماية الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأراضي والموارد.

٧٣ - وفي قرار تاريخي آخر، قضت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في عام ٢٠١٠ بأن عدم قيام دولة كينيا بالتشاور مع شعب الأندوراس أو تعويضه تعويضا مناسباً يشكل انتهاكا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وطالبت اللجنة أيضا بالاعتراف بملكية الأندوراس لأرض أسلافهم، وبإعادتها إليهم. وهذه أول حالة من الحالات التي فصلت فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب يُعترف فيها صراحة بمنهاج حياة الشعوب الأصلية - أي الحياة بنهج تقليدي يعتمد على أرض الأسلاف - في السياق الأفريقي.

٧٤ - ويمثل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية عنصرا فاعلا على قدر مماثل من الأهمية في مجال كفالة المساءلة في مجال حقوق الإنسان. وفي إطار هذه الولاية من ولايات مجلس حقوق الإنسان، التي تشمل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الشعوب الأصلية وإجراء حوارات مع الدول بشأنها، أصدر مكتب المقرر الخاص، منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، سبعة تقارير قطرية وثلاثة تقارير خاصة. وعقب اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، عُدلت ولاية المقرر الخاص لكي تشمل مهمة الترويج للإعلان (قرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٦).

٧٥ - وقد أنشأت بعض الدول آلية وطنية محددة لحقوق الإنسان تضطلع بولاية تتعلق بالشعوب الأصلية، وأنشأ عدد محدود منها آلية للشعوب الأصلية تلتمس بواسطتها الإنصاف من القرارات التي تتخذها الدولة. وبالنظر إلى أن الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم ما برحت تتعرض للتمييز وتفتقر إلى سبل الوصول إلى النظم القضائية الوطنية وإلى الاحتكام إلى عملية قانونية منصفة وعادلة، تتوجه منظمات الشعوب الأصلية بشكاواها في حالات كثيرة إلى

(١٨) E/C.19/2004/2.

المؤسسات القانونية الدولية، مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وفي الآونة الأخيرة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، بالإضافة إلى عدد من الهيئات والآليات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ومختلف المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً - الاستنتاجات

٧٦ - تناول هذا التقرير بالتحديد والتحليل التقدم المحرز بشأن تنفيذ هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، إلى جانب عرض أمثلة جيدة للمبادرات التي عززت هذا التنفيذ.

٧٧ - وهذا العقد الثاني (٢٠٠٥-٢٠١٤) يأتي بعد عقد أول (١٩٩٥-٢٠٠٤) اعتُبر، عندما حل موعد ختامه، أنه لم يحقق هدفه الرئيسي وغاياته الرئيسية. وقد افتقر العقد الأول إلى التأثير الكافي بوجه خاص فيما يتعلق باعتماد إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذ تدابير حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ولذا فإن الهدف والغايات المحددة للعقد الثاني تركز على هذين التحديين وتدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة بصددهما.

٧٨ - وقد أثمر النصف الأول من العقد الثاني نتائج مهمة في نطاق الهدف الأول المتمثل في "زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية في مجالات مثل الثقافة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنفيذ برامج عملية المنحى ومشاريع محددة، وزيادة الدعم التقني، وأنشطة وضع المعايير المتصلة بذلك".

٧٩ - ويمكن رؤية أوجه التقدم التي تحققت في تنفيذ هدف العقد الثاني في نهوض منظمات الشعوب الأصلية بالدعوة من أجل المساواة، وتطبيق الصكوك المعيارية الدولية، بما في ذلك إعلان حقوق الشعوب الأصلية، وحث الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات الدولية على تنفيذ المعايير الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٨٠ - ومن الأمور المهمة أيضاً في هذا السياق مناداة الشعوب الأصلية بنهج بديل مقترح لمفاهيم التنمية والتقدم. وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة حواراً حول مفهوم التنمية في ظل الثقافة والهوية، أسهم فيه المنتدى الدائم إسهاماً كبيراً في دورته التاسعة. ولا يزال هذا المفهوم يمثل شيئاً جديداً على صعيد الممارسات الإنمائية، ومن ثم لا توجد لتطبيقه سوى أمثلة قليلة. وعلى الصعيد الوطني، لا تزال تطبيقات النهج المكيفة ثقافياً منحصرة أساساً في قطاعي التعليم والصحة.

٨١ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تحققت إسهامات مهمة في زيادة الوعي المؤسسي بقضايا الشعوب الأصلية وفي تفعيل وبدء البرامج والمبادرات التي تستهدف تحديدا هذه القضايا، نتيجة لإنشاء فرق عمل خاصة بشأن قضايا الشعوب الأصلية، وإدماج قضايا الشعوب الأصلية في عمليات التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إصدار المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

٨٢ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أدى إعلان حقوق الشعوب الأصلية دورا حاسما بوصفه مرجعا لعملية تطبيق بعض الآليات الحكومية الدولية الأخرى الملزمة. ومن ذلك مثلا أن الحكومات تُشجّع بصورة متزايدة على أن تُخضع نفسها للمساءلة بشأن القضايا المحددة ذات الأهمية بالنسبة للشعوب الأصلية، على نحو ما يتم مثلا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وأدى اعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية إلى توطيد النهج القائم على حقوق الإنسان على صعيد المنظمات الحكومية الدولية وعلى الصعيد الوطني. بيد أنه لم يحدث إلا في عدد قليل نسبيا من الدول أن أصبح للإعلان تأثير مباشر على الإطار التشريعي الوطني وعلى العملية الفعلية لتقرير السياسات على الصعيد الوطني، ويمثل هذا أحد التحديات التي يتعين معالجتها في النصف الأخير من العقد الثاني.

٨٣ - وعلى المستوى العملي، نُفذت مبادرات نموذجية وهُيئت مجالات للحوار وللتعريف بقضايا الشعوب الأصلية ولتعزيز مشاركتها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. بيد أن أعمال المبدأ الأساسي للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتطبيقه تطبيقا تاما لا يزالان في عداد التحديات في أغلبية الدول وأيضا في سياق البرامج الإنمائية الدولية.

٨٤ - وقد أفاد عديد من الدول الأعضاء ومن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية عما لديها من مبادرات تستهدف تحديدا أوضاع الاستبعاد والتهميش المفروضة تقليديا على سبل المعيشة التي تنتهجها الشعوب الأصلية. بيد أنه بالنظر إلى أن ثلث فقراء المناطق الريفية هم من الشعوب الأصلية، فإن حجم البرامج والمشاريع التي تستهدف هذه الشعوب لا يعكس مدى حسامة هذا الوضع، ويلزم بالتالي تصعيد التجارب الجيدة إلى طور التطبيق الواسع النطاق كي يصبح لها تأثير ملموس على حياة الشعوب الأصلية.

٨٥ - وفيما يتعلق بالاضطلاع بأنشطة محددة ترمي إلى تعزيز تأثير العقد الثاني، لم توضع إجراءات تستهدف ذلك تحديدا إلا من قبل عدد قليل نسبيا من المنظمات الدولية والحكومات. ويُفاد بوجه عام أن الأنشطة المنفذة بصدد قضايا الشعوب الأصلية لا توجه في المعتاد توجيهها محمدا إلى هدف وغايات العقد الثاني، وإن كانت متوافقة معها بقدر كبير.

٨٦ - وحتى في الدول التي أصبحت فيها تدابير تشريعية راسخة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وقضاياها، كثيرا ما يُفتقر إلى التنفيذ الفعال، بسبب النقص في المعارف والقدرات وعدم التفعيل للسياسات.

رابعاً - التوصيات

٨٧ - بالنظر إلى ما تم تباينه من التحديات على الصعيدين الوطني والدولي، يتضح أن المجالات الرئيسية التالية تستلزم اهتماما كبيرا خلال النصف الأخير من العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم:

(أ) بغية تحقيق هدف العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم والغايات المحددة له، يوصى بأن تشرع الدول الأعضاء المعنية في اتخاذ خطوات تؤدي إلى الاعتراف بالشعوب الأصلية الموجودة في بلدانها؛

(ب) يهاب بالدول أن تسن أطرا تشريعية وطنية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الفردية منها والجماعية، وأن تضع سياسات وآليات مؤسسية بغية المعالجة الفعالة لقضايا الشعوب الأصلية، على أن تجعل مرجعها في ذلك الأحكام المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ج) يلزم على وجه الاستعجال زيادة التمويل المتاح للبرامج الناجحة بشأن قضايا الشعوب الأصلية وتعميم تطبيقها وتوسيع نطاقها من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية في العالم أيضا؛

(د) يوصى بأن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء لجان وطنية خاصة بشأن العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم من أجل تعزيز تنفيذ هدفه وغاياته بمزيد من الفعالية؛

(هـ) ينبغي أن تُبذل الجهود بصورة متواصلة من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم بغية تحقيق التطبيق والتفعيل التامين لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.